

Distr.: General  
6 March 2012  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٧٣٠ المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان"، أصدر رئيس مجلس الأمن باسم المجلس البيان التالي:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف متكررة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما يشمل تحركات القوات، وتقديم الدعم للقوات المحاربة بالوكالة، وعمليات القصف الجوي، ويرى أن الحالة باتت تشكل خطراً جسيماً يهدد السلام والأمن الدوليين. ويحث المجلس البلدين على تنفيذ واحترام روح ونص مذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون المؤرخة ١٠ شباط/فبراير، التي وافق عليها تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي.

"ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بوقف العمليات العسكرية في المناطق الحدودية، ووضع حد لدوامة العنف. ويطلب كذلك حكومتَي السودان وجنوب السودان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض الأمن والاستقرار في كلا البلدين، بما في ذلك تقديم أي شكل من أشكال الدعم المباشر أو غير المباشر للجماعات المسلحة في إقليم كلا البلدين. ويدين مجلس الأمن الأعمال التي تقوم بها أي جماعة مسلحة بهدف إسقاط حكومة السودان أو جنوب السودان بالقوة. ويؤكد مجلس الأمن التزامه القوي بسيادة كل من السودان وجنوب السودان وسلامتهما الإقليمية.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد بأن الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية في السودان وجنوب السودان تتمثل في التعايش السلمي بين دولتين تتمتعان بكل مقومات البقاء، وتنتهجان الحكم الديمقراطي، وتقومان على سيادة



القانون، والمساءلة، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، والتنمية الاقتصادية، ولا سيما تهمة الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات من توفير سبل ناجعة ومستدامة لكسب الرزق.

”ويشير مجلس الأمن إلى الاتفاق الإطاري المبرم في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال بشأن الترتيبات السياسية والأمنية المتعلقة بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ويحثهما على العودة إلى طاولة المحادثات المباشرة لحل جميع القضايا السياسية والأمنية استناداً إلى اتفاق السلام الشامل والمبادئ المتفق عليها في الاتفاق الإطاري. ويحثهما مجلس الأمن على حل المسائل الجذرية التي أجمت النزاع الحالي في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإنهاء جميع أعمال العنف، والاتفاق على وقف أعمال القتال فوراً. ويؤيد مجلس الأمن بقوة ما يبذله فريق التنفيذ الرفيع المستوى والأمم المتحدة من جهود للمساعدة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة للغاية إلى إيصال المعونة الإنسانية لتفادي تفاقم الأزمة الخطيرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويطلب بأن تتعاون حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال تعاوناً تاماً مع الأمم المتحدة وسائر الوكالات والمنظمات الإنسانية، وأن تكفلاً، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي المنطبق والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وصول الأمم المتحدة وسائر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وفورية ودون عوائق، وكذلك تسليم الإمدادات والمعدات، لتمكين أولئك العاملين من إنجاز مهامهم بكفاءة في مجال مساعدة السكان المدنيين المتضررين من النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويرحب مجلس الأمن بالاقتراح الثلاثي المقدم في هذا الصدد من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ويرحب بقبول الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال للاقتراح، ويشجع حكومة السودان على أن تحذو حذوها.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ الاستياء لأن القوات الأمنية التابعة للسودان وجنوب السودان ما زالت لم تنتقل بعد من منطقة أبيي وفقاً لاتفاق الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/384) والقرار الصادر عن لجنة الرقابة المشتركة لمنطقة أبيي (S/2011/593) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويرحب مجلس الأمن بقرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة لإنشاء وتفعيل آلية مشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، وفقاً لاتفاق

الأمن الحدودي المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والآلية السياسية والأمنية المشتركة. ويحث المجلس الأطراف على الاتفاق على خريطة تحدد منطقة العمليات الخاصة بالمنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح ومنطقة العمليات الخاصة بمراقبي الحدود. ويطلب المجلس بأن يعجل البلدان بتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وإنشاء إدارة منطقة أبيي فوراً، وتكثيف العمل للتوصل إلى حل سياسي طويل الأمد للمركز النهائي لأبيي. ويطلب المجلس بأن تيسر حكومتا السودان وجنوب السودان عودة النازحين من أبيي إلى ديارهم على نحو آمن وكريم، وأن تفسح السبيل لوصول المساعدة الإنسانية إلى منطقة أبيي بشكل كامل وآمن ودون عوائق. ويشدد المجلس على ضرورة مرور موسم الهجرة في جو من الأمان والتعاون.

”وينظر مجلس الأمن إلى اتخاذ ترتيبات متعلقة بالنفط وترتيبات مالية بين حكومتي السودان وجنوب السودان على أنه عنصر جوهري لأمن البلدين واستقرارهما وازدهارهما كدولتين تتوافر فيهما مقومات البقاء. ويؤكد المجلس أن اتخاذ أي إجراءات انفرادية ذات صلة بقطاع النفط يعود بالضرر على أمن كلتا الدولتين واستقرارهما وازدهارهما. ويحث مجلس الأمن بقوة كلتا الدولتين على العمل في إطار الاقتراح الشامل الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عن فريق التنفيذ الرفيع المستوى من أجل التوصل سويًا دون تأخير إلى اتفاقات بشأن الترتيبات المالية الانتقالية والترتيبات التجارية المتعلقة بالنفط.

”ويحث مجلس الأمن حكومتي السودان وجنوب السودان على ضمان اتخاذ تدابير واضحة لاكتساب الجنسية في الدولتين، إلى جانب الوثائق ذات الصلة فيما يتعلق بالإقامة أو الحق في العمل. وإذا لم تُتخذ هذه الترتيبات قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٨ نيسان/أبريل، فإن المجلس يحث كلتا الدولتين على الاتفاق على تمديدها.

”ويحث مجلس الأمن بقوة حكومتي السودان وجنوب السودان على التوصل إلى اتفاق بشأن مركز المناطق المتنازع عليها على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، والاتفاق على عملية وجدول زمني لتعليم الحدود وتنفيذ هذه العملية على جناح السرعة بتيسير من فريق التنفيذ الرفيع المستوى.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لبعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان وجنوب السودان. ويدعو السودان وجنوب السودان إلى التعاون بشكل كامل مع بعثتي الأمم المتحدة لضمان حرية الوصول إلى جميع مناطق عملياتهما

وكفالة تنقل جميع الأفراد بسرعة ودون عراقيل، بوسائل منها منح التأشيرات وتصاريح السفر بسرعة، وكذلك المعدّات والمؤن والإمدادات وغيرها من البضائع، بما فيها المركبات والطائرات وقطع الغيار المخصصة للاستخدام الحصري والرسمي لبعثتي الأمم المتحدة.

”ويبحث المجلس بقوة السودان وجنوب السودان على مواصلة العمل في سياق عملية التفاوض التي يتولى تسييرها فريق التنفيذ الرفيع المستوى من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن جميع المسائل التي لم يُبت فيها بعد، ويشجع على مواصلة الشراكة بين فريق التنفيذ والأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية الدولية الرئيسية لتوحيد الجهود دعماً لتلك المفاوضات.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بكفالة مستقبل يعمّه السلام والرخاء لشعبي السودان وجنوب السودان. ويعرب المجلس عن امتنانه ودعمه الكامل لاستمرار عمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان ورئيسه، الرئيس ثابو امبيكي، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام هايلي منكريوس، ويشدد على الشراكة التعاونية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. ويدعو المجلس حكومتي السودان وجنوب السودان إلى التعاون بشكل كامل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى“.